I. ماهية البنوك التجارية

اشتقت كلمة بنك من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية وأمستردام، فمن حيث الأصل اللغوي للكلمة، هو " الكلمة الإيطالية "بانكو Banco" والتي تعني المصطبة Banc، ويقصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة" ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة Comptoir التي يتم فوقها عد وتبادل العملات بعدها أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنـقود.

ويمكن تعريف البنوك التجارية بأنها " تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي".

II. وظائف البنك التجاري

تقوم البنوك التجارية بوظائف متعددة يمكن تقسيمها إلى وظائف كلاسيكية وأخرى حديثة كما يلي:

1.3 الوظائف التقليدية: وهي الوظائف التي كانت الأصل في ظهور البنوك على وجهها الأول وهي التوسط بين المدخرين والمستثمرين ونوجزها فيما يلي:

أولا: قبول الودائع

تعتبر وظيفة قبول الودائع من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ومن هنا جاءت تسميتها "بنوك الودائع"، وتعتبر هذه الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية، ولهذا تحرص على جذبها عن طريق تطوير الوعي الادخاري لدى العملاء وتنميته، الوديعة هي كل ما يقوم الأفراد والهيئات بوضعه بصفة مؤقتة أو طويلة لدى المؤسسة المالية على سبيل الحفظ أو التوظيف، والودائع أنواع منها:

- **الودائع الجارية (تحت الطلب)**: وهي أهم أنواع الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية، حيث تشمل النسبة الكبرى من الموارد المالية بالنسبة للمصارف التجارية، ويحق للمودع السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون شرط أو قيد باستعمال صكوك خاصة يزودهم بها المصرف لهذا الغرض.
- **الودائع لأجل**: هي تلك الودائع التي لا يحق للعميل المودع طلب ردها إلا بعد مدة معينة من الايداع، وهي بذلك تحقق للمصرف أكبر قدر من الاطمئنان في استثمارها في عملياته الائتمانية، ومن ثم يمنح عنها المصرف للعميل المودع فائدة تتناسب والأجل المحدد.
- **ودائع التوفير**: وهي تلك المبالغ التي يقوم المودعين بايداعها بالبنك التجاري، حيث يحصل من خلالها المودع على دفتر خاص يبين دفعات الايداع والسحب، حيث يمنحه الحق في الحصول على نسبة فائدة معينة تكون أقل من الودائع الثابتة والآجلة مع امكانية اجراء عمليات السحب في أي وقت.

ثانيا: منح القروض و السلفيات

تقدم البنوك التجارية قروضا وسلفيات للتجار ورجال الأعمال وغيرهم ، وهي على نوعين : قروض بدون ضمان تمنح للمتعاملين الرئيسيين مع البنك، كونه متأكد من مركزهم المالي، لأنه في الأصل البنك التجاري لا يقدم قروضا بدون ضمان ، كما يمكن تقيسمها حسب مدتها فنجد القروض القصيرة الأجل (قروض الاستغلال) والقروض المتوسطة والطويلة الأجل (قروض الاستثمار).

ثالثا: خلق نقود الودائع

للبنوك التجارية القدرة على إصدار نوع من النقود تسمى بنقود الودائع أو النقود المشتقة (النقود الائتمانية)، وذلك من خلال قيامها بقبول الودائع ومنح الائتمان، هذه القدرة تأتي نتيجة تكرار عمليات الاقراض التي تقوم بها البنوك التجارية، حيث يتم هذا الخلق من خلال وديعة أولية وتحت شروط معينة.

رابعا: خصم الأوراق التجارية

يمكن لحاملي الأوراق التجارية التقدم إلى البنك التجاري قصد خصم تلك الورقة أي تحويلها إلى سيولة قبل موعد استحقاقها، وذلك مقابل فائدة تدفع للبنك مقابل الخدمة التي أداها لهذا العميل، وتسمى تلك الفائدة بمبلغ الخصم، ويطلق على هذه العملية بخصم الأوراق التجارية .

خامسا: الائتمان المقدم للتجارة (تمويل التجارة الخارجية)

تعلب البنوك التجارية دورا مهما في تسوية العمليات المالية الناشئة عن التجارة الدولية (عمليات الاستيراد والتصدير) وذلك عن طريق منح الائتمان اللازم للمصدر والمستورد، ويتحقق الائتمان المصرفي من خلال الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي.

2.3 الوظائف الحديثة: تزاول البنوك التجارية عادة إلى جانب وظائفها الأساسية عددا من الوظائف المالية الأخرى، وتكون إما في شكل خدمات لصالح عملائها أو لفائدتها الخاصة و أهم هذه الأعمال ما يلي:

- إصدار خطابات الضمان، وخطاب الضمان هو تعهد كتابي من المصرف بقبول دفع مبلغ معين نيابة عن الزبون إلى طرف آخر خلال الفترة المحددة صراحة في الخطاب وذلك في حالة عدم قيان الزبون بالوفاء بتلك الالتزامات مباشرة في تاريخ الاستحقاق ويتقاضى المصرف عمولة من الزبون مقابل إصدار خطابات الضمان.
- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور بحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة والمهمة.
- تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد.
- التحصيل من الغير نيابة عن الزبون وتسديد المستحقات المترتبة بذمته.
- التعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية، وكذا إدارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين معه.
- تمويل الاسكان الشخصي للزبائن من خلال منحهم قروض لهذا الغرض.
- تقديم خدمات استثمارية متعددة في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية و الفنية و كيفية إدارة الأعمال.
- إدخار المناسبات وغالبا ما تدخر الأموال لأغراض محددة.

- دفع الحوالات البرقية والبريدية الواردة، ودفع الصكوك المسحوبة على المصرف أو أية مسحوبات أخرى.
- شراء الصكوك الأجنبية، وخدمات البطاقة الائتمانية.
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه: ويقصد بذلك شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات لحساب العملاء وحفظها لهم، وتحصيل قيمها في تاريخ استحقاقها وفوائدها وكذا أرباحها إضافة إلى المتاجرة بها البورصة.

III. ميزانية البنك التجاري

الميزانية هي عبارة عن وثيقة تتضمن تقريرا لمختلف الحقوق والقيم التي يملكها البنك وكذلك لمختلف الديون أو القيم التي يلتزم بها في مواجهة الغير، وتسمى الحقوق بالأصول، كما تسمى تلك الديون بالخصوم، ويمكن معرفة عناصر ميزانية البنك التجاري من أصول وخصوم كما يلي:

ميزانية البنك التجاري

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
1- أرصدة نقدية و حاضرة - نقود حاضرة في خزينة البنك التجاري - أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي (احتياطي قانوني). - أرصدة سائلة أخرى - شيكات و حوالات و أوراق مالية تحت التحصيل . 2- حوالات مخصومة - أذونات الخزينة - أوراق تجارية 3- مستحق على البنوك 4- أوراق مالية و استثمارات - سندات حكومية - أوراق مالية أخرى 5- قروض و سلفيات (مقابل ضمانات وبدون ضمانات)	1- رأس المال المدفوع 2- الاحتياطي القانوني و الخاص 3- شيكات و حوالات و إعتمادات دورية مستحقة 4- مستحق للبنوك 5- الودائع (الحكومية و الخاصة) - الجارية - لأجل - بإخطار - توفير 6- خصوم أخرى
مجموع الأصول	مجموع الخصوم

أولا: الخصوم: تسجل في جانب الخصوم كافة العناصر أو البنود التي من شأنها جعل جانب البنك مدينا، فهو يحتوي على ديون البنك في مواجهة مالكيه أو أصحابه أو مواجهة دائنيه، ومن خلال جانب الخصوم يؤمن البنك السيولة والنقود اللازمة لعملياته بالاضافة إلى رأس المال، ويتضمن جانب الخصوم ما يلي:

1. **رأس المال المدفوع**: وهو المبالغ التي يدفعها المؤسسون و أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس مال اسمي للبنك ويكون دينا على البنك باعتباره شخصية قانونية مستقلة عن مالكه، وهو لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم.
2. **الاحتياطي القانوني والخاص**: وهو عبارة عن ذلك الجزء المقتطع من الأرباح التي تراكمت لدى البنك التجاري خلال سنوات عمله و هو على نوعين:

أ. **احتياطي قانوني**: حيث يلزم البنك قانونيا بتكوينه، أي يجب على إدارة البنك أن يحتفظ بجزء من الأرباح كاحتياطي، وذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة للبنك، إذ يشير تراكم الأرباح إلى نجاح البنك.

ب. **الاحتياطي الخاص**: حيث يحتفظ به البنك اختياريا وعادة يطلق على هذا النوع من الاحتياطي اسم الاحتياطي الخفي، و يعتمد مقدار هذا الاحتياطي على تقدير إدارة البنك إلى الحاجة إليه في المستقبل ويحتفظ بمثل هذا الاحتياطي لتغطية النفقات المتوقعة في المستقبل مثل اندثار المباني والأثاث....

3. **شيكات وحوالات وإعتمادات دورية مستحقة الدفع**: و هي عبارة عن التزامات أو ذمم على البنك يكون البنك ملزما بتسديدها عند تاريخ استحقاقها.
4. **مستحق للبنوك (قروض مصرفية)**: قد يلجأ أحد البنوك إلى الاقتراض من بنك آخر أو من بنوك أخرى لمواجهة الزيادة الطارئة في طلب الأفراد على نقود الودائع، ويعتبر لجوء البنك إلى مثل هذا الاقتراض طارئا سرعان ما يزول بزوال الأسباب الداعية له.
5. **الودائع الحكومية و الخاصة**: تمثل الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنك التجاري، وتمثل التزاما على البنك لأصحاب الودائع، وتنقسم الودائع من حيث الشخص المودع إلى ودائع الأفراد والمشروعات، ودائع الهيئات الحكومية وودائع البنوك، أما من حيث طبيعة الودائع فتنقسم إلى الودائع الجارية وودائع لأجل وودائع ادخارية ووودائع بإخطار وودائع التوفير .
6. **خصوم أخرى**: و لا ينطبق على هذا البند ما يطبق على باقي بنود الخصوم حيث لا تستطيع البنوك الاعتماد عليها في خلق نقود الودائع أو الاقتراض.

ثانيا: جانب الأصول: تشير الأصول إلى كيفية الاستفادة من موجودات البنك التجاري (الخصوم)، وهي تمثل العمليات التي يمارسها البنك كدائن، وتسجل في هذا الجانب كل العناصر والبنود التي من شأنها جعل البنك دائنا، وتتميز الأصول بتفاوتها بصورة كبيرة فيما بينها من حيث درجة السيولة والربحية، وعموما كلما زادت سيولة الأصل كلما قلت ربحيته. ويحتوي جانب الأصول في ميزانية البنك التجاري على المكونات التالية:

1. **أرصدة نقدية حاضرة**:و تتمثل في السيولة الكاملة و تتخذ عدة أشكال هي:

– نقود حاضرة في خزينة البنك التجاري: حيث يحتفظ البنك التجاري بكمية من السيولة النقدية من نقود معدنية ونقود ورقية لمواجهة طلب المودعين وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم.

- أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي: ويتمثل في الاحتياطي الاجباري، إذ يفرض البنك المركزي على البنك التجاري الاحتفاظ بنسبة من ودائعه على شكل سيولة نقدية حاضرة في خزينة البنك المركزي تحدد هذه النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية ويطلق عليها نسبة الاحتياطي القانوني.
- أرصدة سائلة أخرى: من شيكات وحوالات يتوقع تحويلها إلى سيولة نقدية بسهولة.

2. **حوالات مخصومة**: كأذونات الخزينة وهي سندات حكومية تقدم إلى البنك التجاري مقابل حصول الحكومة على قرض من البنك التجاري بسعر فائدة أقل من تلك المفروضة على القروض المتوسطة والقصيرة، بالاضافة إلى الأوراق التجارية من خلال منح قروض للأفراد مقابل خصم ما لديهم من أوراق تجارية بسعر خصم.
3. **مستحق على البنوك**: تلجأ البنوك التجارية إلى أحد البنوك التجارية للاقتراض منه عند الضرورة لدعم سيولتها النقدية، و في هذه الحالة يفرض البنك التجاري سعر فائدة على القروض الممنوحة إلى البنوك التجارية الأخرى.
4. **أوراق مالية و استثمارات**: عادة ما تقوم البنوك التجارية باستثمار جزء من مواردها في شراء السندات الحكومية أو الأوراق المالية من الأسهم و السندات للشركات الخاصة سعيا وراء الحصول على الأرباح، حيث أن هذه الاستثمارات لها عوائد مرتفعة و لكنها أقل سيولة من الحوالات المخصومة إذ ليس من السهل بيعها بسرعة خاصة عندما يسود الركود أسواق المال، وقد يتطلب على أصحابها الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق، إلا أن العائد عليها يكون كبيرا.
5. **قروض وسلفيات**: يقوم البنك التجاري باستثمار ودائع عملائه من خلال منح القروض، يعتبر هذا الأصل أكثر الأصول ربحا وأقلها سيولة، إذ ليس من حق البنك التجاري أن يطالب العميل بتسديد قيمة هذه القروض السلفيات قبل أن يحين تاريخ استحقاقها.